

الميزان السلفي

في كشف حقيقة نقد الإمام لمنهج

الرد العلمي

كتبه /

أبوالحجاج أسعد بن دعاس

المشوشي اليافعي

الحمد لله نحمده ونسعيه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فقد خرج كلام لمحمد بن عبد الله الريمي الملقب بالإمام في ملزمة أسماها: الاختصار لبيان ما في طريق الحجوري من أضرار.

اشتملت على عديد من الزور والبهتان فاقتصرت على مناقشة أصل عليه مدار كلامه فيها وهذا ظاهر لمن علم مغزى كلامه وتمعن في مقاصده لا سيما أن هذا الرجل يسلك غالباً طريق التعمية والإلباس وعدم البيان والإفصاح وهذه شبيهة بطريقة أهل الأهواء قال شيخ الإسلام كم في "مجموع الفتاوى" (١٢/١١٤): فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظٌ مجملَةٌ مبتدعةٌ. اهـ ولذا قال العلامة ابن القيم في "الكافية الشافية":

وعليك بالتفصيل والتبيين فالـ*ـ إجمال والإطلاق دون بيان
قد أفسد هذا الوجود وخبط الـ*ـ أذهان والآراء كل زمان

قال العلامة محمد بن خليل هراس في معنى البيت في "شرح الكافية الشافية" (١/١٤٣): ما أفسد هذا الوجود، وأوقع الشجار والنزاع بين الطوائف، وأضلّ العقول والأفكار، إلا عدم التفصيل والبيان، والتحديد لمعاني الألفاظ المجملّة، التي قد يقع في معانيها احتمال واشتباه، وبعض هذه المعاني يكون صحيحاً مُراداً، وبعضها يكون فاسداً غير مُراد، فتتشبّط طوائفُ المبتدعة بتلك المعاني الفاسدة وتفسّر الألفاظ بها، فتقع في الضلال. اهـ

وقال الشيخ سعيد رحمه الله تعالى في "الخلاصة السلفية في حكم حمل المجمل على المفصل في كلام غير المعصوم من البرية": من ضلّ وانحرف بعد هدى ورشد، فإنه لا يُفصح عن باطله من أول أمره، وإنما يسلك طريق الإجمال والإيهام، لأنّه أشدُّ تأثيراً، وتغريراً، وأسهل قبولاً عند السامع، لاحتماله، فإذا اطمأن السامع له، جرّه ذلك إلى الدفاع، ولو أن يُقرّ معناه الفاسد، ويلتمس له الشبهات والمخارج، ولذا كان الإجمال من أعظم أسلحة أهل الباطل في إفساد عقائد الناس. اهـ

وقد عدّ أهل العلم العبارات والألفاظ المجملّة، المحتملة، من أساليب أهل الأهواء، ومن أسباب الخلاف والضلال.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "التسعينية" (١/٢١٥ - ٢١٦): أهل البدع والأهواء، يتكلمون من الكلام، ما يخدعون جهال الناس، بما يشبهون عليهم.... إلخ

وهذا عين ما يسلكه الإمام في كتاباته وخطاباته وإن تعجب فعجب شأنه لا يتكلم بكلام إلا وتجد فيه من الباطل ومن البدع ما يجعل الشخص يقول: كأنه ما عرف السلفية ولا رضع من لبنها يوماً من الدهر.

فصل

تأصيله/ أن منهج الرد والقدر في المخالفين مخالف لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر

وذلك يظهر واضحاً لمن جمع بين كلامه وتأمله تأملاً جيداً قال في الاختصار لبيان ما في طريق الحجوري من أضرار- بعد أن ذكر أن العلامة يحیی الحجوري قدح وتكلم فيمن طعن في هذه الدار وحذر منها وناوئها وأنه قام بالرد عليهم -: وقد اعتبر العلماء سير الشيخ يحیی في هذا الخلاف في مدة تزيد على سبع سنين منهجاً يسير عليه لا زلة منه.

ومعلوم أن الزلة إذا كانت تزلُّ بالعالم حذر منها فكيف بمن اتخذ منهجاً مخالفاً لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر يوالي ويعادي من أجله!! ألا يكون التحذير منه ومن منهجه أولى وأحرى. اهـ

وهذا واضح في تقرير هذا الأصل ويقوي ذلك ما في الإبانة من كلام كله يصب في هذا المصوب من ذلك:

١- زعمه أن من عدم العدل الرد على المخالف والقدر فيه إذا كان أغلب أحواله موافقاً للحق قال في الإبانة (ص/ ١٢٨): (وخلاصة هذه المسألة: إقامة العدل مع أصحاب الهفوات والزلات، ولا إقامة له، إلا باعتبار الأغلب منهم، فإذا كان أغلب أقوال الرجل وأفعاله، ومعتقداته موافقةً للحق، والسير عليه، فلا يجوزُ (أبداً!!) أن تجعل هفواته وزلاته أصلاً وعمدةً للحكم عليه بالانحراف، بل يحسنُ به الظنُّ، ولا يُتابع فيما أخطأ فيه، ومن حاد عن إقامة هذا العدل، ذهب يبحثُ عن زلات وهفوات عباد الله ليكثرها، متوصلاً بذلك إلى الحكم على أصحابها بالانحراف عن الحق، كفانا الله شرَّ هذا الصنف). اهـ

٢- حثه على عدم الاعتماد على الهفوات والزلات في الحكم العام على صاحبها بل الاعتماد على سيرتهم التي عرفوا بها وأحوالهم التي استمروا عليها فقال في إدانته (ص/ ١٢٦): (اعلم ياطالب العلم أن الهفوات والزلات لا يسلمُ منها إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وما دام الأمر كذلك، فلا مطمعٌ لأحدٍ أبداً في النجاة من ذلك، ولكن ينبغي أن يعلم أن ما يحصل منهم من زلات وهفوات، لا يصحُّ الاعتمادُ عليها، ولا اعتبارها (أصلاً!!) للحكم العام على صاحبها، بل الاعتماد على سيرتهم، التي عرفوا بها، وأحوالهم التي استمروا عليها، مع بقاء الحكم بالخطأ على صاحب الزلات والهفوات).

٣- نصحه أن لا يعود الشخص نفسه الانتقادات والاعتراضات والجرح والتعديل قال في نصيحته المسماة "قبول الحق" بتاريخ (٢٩/ رجب/ ١٤٢٩ هـ): (عوذُ نفسك بذل النصيح، و- لا تُعوذُ نفسك بالتعجل بالاعتراضات، والانتقادات، والسعي في الجرح والتعديل!!-)، عوُذُ نفسك هذا الطريق. اهـ

٤- حثه على بذل التقويم لمن خالفت دعوته دعوة أهل العلم السابقين قال في إبانته (ص/ ١٧٢): (وهذا الطريق -يعني السبر- من أحسن الطرق -إن لم يكن أحسنها في التحري، والعدل، ويصارُ على هذا الطريق في حق الدعاة، والعلماء في العصور المتأخرة، فتعرض دعوتهم، وسيُرهم فيها على دعوة أهل العلم السابقين واللاحقين، فإن كانت على منوالها بُوركَ فيها، وإن كانت على غير ذلك -بذل التقوية^(١) لها ولأهلها!!-).

(١) كذا في المطبوع، ولعلّه تصيحفٌ، صوابه (التقويم).

٥- حثه على عدم تحزيب وهجر من أصر على الإخطاء بعد النصح قال في الإدانة (ص/ ٢٤٨): (الرَّجُلُ السُّنِّي المعروف بها، إذا حصلت منه أخطاءٌ، فالصوابُ تركُ أخطائه،) (ولا يُترك هو ما دام سُنِّيًّا؟!!)، فما هو حاصلٌ من بعض إخواننا أن السُّنِّيَّ (إذا وُجدتْ منه أخطاءٌ تُركَ بالكُلِّيَّةِ، يُعدُّ تجاوزاً!!)، وقد يقول قائلٌ: قد نصحن فلم ينتصح؟، فنقول: نعم ما فعلتَ، فالنصحُ دواءٌ، وشفاءٌ، وغذاءٌ، و- لكن لا يلزم إذا لم يقبل منك النصح أن تقوم بتحزيبه، أو هجره!!-، فإن هذه مسائل شرعية، مردّها إلى أهل العلم (وفيها مخرجٌ عندهم!!)، ولا تصلُ إلى الهجر والتحزيب (ومهما يكن في هذا فالمحافظ على أخوة إخوانه، وعلى دعوتهم، يتحرّى عند حصول هذه الأخطاء، ويرجع إلى أهل العلم، بخلاف من لم يُرزق هذا، فهو يُبادر إلى المناظرة، والتحامل).

٦- زعمه أن منهج الصحابة عدم تتبع الأخطاء وعدم التشهير بالمخالف وإنما منهجهم النصح قال في الإدانة (ص/ ٨٠): (ولما كان الصحابةُ يكرهون الخلاف، كانوا بعيدين عن تعاطي أسبابه، فلا جدال بالباطل، ولا مناظرات لأغراض دنيوية، ولا استفزازات، ولا تتبع للأخطاء،) (ولا تشهير بالمخالف، وإنما تناصّح!!)، فيا من تقتدي بهم أسلك سبيلهم..).

٧- حثه على التآني في وقت غير متخذ أحكاماً نهائية في حق المختلفين وإن كان يرى الأخطاء حاصلة وبعضها أظهر في الخطأ من بعض قال في إدانته (ص/ ٥٧): (البقاء على ما كان عليه الجماعة قبل الاختلاف الأمان من الاضطراب، والتخبط والتلون، وأيضاً يبقى المتآني في وقتٍ غير متخذٍ أحكاماً نهائية في حقَّ المختلفين، لا لذا الطرف، ولا الطرف الآخر،) (وإن كان يرى الأخطاء حاصلةً، وبعضها أظهر في المخالفة، فليقل النصح!!؟) حسبما يقرّبه إلى الله، لكلّ من يرى أن ينصح له من الطرفين).

هذا كله يدل على التحذير من منهج الرد على المخالفين والطعن فيهم والتحذير منهم، بأساليب لا تفترق عن سابقتها الصادرة من أهل التحزب والانحراف .

وقد عانى أهل السنة والجماعة من أرباب هذا المنهج الدخيل ولعمرو الله لقد أقض ذلك مضاجعهم مصداقاً لقول الله تعالى : بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ورضي الله عن الصديق إذ قام في الأمة خطيباً فقال: إنكم تقرأون هذه الآية: يأياها الناس عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل من إذ اهتديتم الآية وتضعونها في غير مواضعها وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الناس إذا رأوا المنكر فلم ينكروه أوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده.

قال الشيخ بكر أبو زيد عند هذا الحديث كما في كتابه المسمى بالردود (٧٤-٧٥): فهذا التخذيل المشوب بالإعراض عن مواجهة الباطل من باب تحريف الكلم عن مواضعه... إلى آخر كلامه النفيس في ذم المخذل عن رد الباطل.

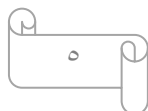
فصل

في أن الرد على المخالفين والقدح فيهم من منهج أهل السنة والجماعة

وهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة كما ذكر ذلك الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله تعالى في كتابه الردود (٧٩) سواء كان المردود عليه من أهل البدع أم من أهل السنة قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤٥): فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية فيعبرون بها ما جدوا إلى ذلك سبيلا ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في مجموع الفتاوى (٢٣١/٢٨): وإذا كان النصح واجبا في المصالح الدينية الخاصة والعامة : مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون كما قال يحيى بن سعيد : سألت مالكا والثوري والليث بن سعد - أظنه - والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ ؟ فقالوا : بين أمره . وقال بعضهم لأحمد بن حنبل : أنه يثقل علي أن أقول فلان كذا وفلان كذا . فقال : إذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم . ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة ؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لأحمد بن حنبل : الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع ؟ فقال : إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل . فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله ؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب ؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعا وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء. اهـ

وقال رحمته الله كما في مجموع الفتاوى (٢٣٢/٢٨) : وأعداء الدين نوعان : الكفار والمنافقون ، وقد أمر الله نبيهجهاد الطائفتين في قوله : ﴿ جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ﴾ في آيتين من القرآن . فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب ويلبسونها على الناس ولم تبين للناس : فسد أمر الكتاب وبدل الدين ؛ كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله . وإذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم سماعون للمنافقين : قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقا ؛ وهو مخالف للكتاب وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين كما قال تعالى : { لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم يغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم } فلا بد أيضا من بيان حال هؤلاء ؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم فإن فيهم إيمانا يوجب موالاتهم وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم ؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق ؛ لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين ؛ ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها .



ثم قال: ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية ومن يغلط في الرأي والفتيا ومن يغلط في الزهد والعبادة؛ وإن كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده. فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله.

وذكر الإمام السمعاني رحمته الله في "قواطع الأدلة" (١٣/٥): أن بعض الصحابة رضي الله عنهم استجاز التعنيف في الإنكار على المخالف في الفروع تعنيفا على التقصير في النظر وتحريكا على الاجتهاد وتحريضا على التأمل.

وقال الشيخ سعيد بن دعاس رحمه الله تعالى في تنزيه السلفية (ص/٢٤): وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأبي ذر رضي الله عنه: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، لتعييره رجلاً بأمه، وقوله لمعاذ رضي الله عنه: «أفتأن أنت»، لإطالة الصلاة بالناس، وأمثال ذلك كثير في الإشارة إليها غنية عن البسط، وفيها الإنكار - بقوة - على المخطئ، بما ظاهره القدح، زجراً، وتأديباً، وتنفيراً عن الخطأ، كما أبانه المعلمي في "التنكيل" (١/٤٥)، ولا يخفى على ذي حظ من العلم ما لأبي ذر، ومعاذ رضي الله عنهما من المحاسن العظيمة، من سابقاته، وشهود المشاهد العظيمة، والصحبة، والعلم، فلم تمنع - كما ترى - من شدة الإنكار.

وأما قول شيخ الإسلام رحمته الله كما في مجموع الفتاوى (٢٣٤/٢٨): ومن علم منه الاجتهاد السائب فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأنيب له فإن الله غفر له خطؤه. اهـ

أما التأنيب فنعم إلا إذا تبين له خطؤه ثم أصر فإنه لا يبعد إثمه لأنه عاند الحق وأصر على خطئه. وأما الذم فلعل مراده الاستمرار في ذمه مطلقاً كما يفعل مع أهل الأهواء فهذا لا يجوز كما قال رحمته الله لأن ذلك إنزال له في غير مرتبته وهو كذلك على خلاف منهج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع أبي ذر ومعاذ وغيرهم رضي الله عنهم.

قال الشاطبي في الموافقات (١٧٠/٤) عند الكلام على الخطأ الذي يعرض للعالم في اجتهاده قال: لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير ولا أن يشنع عليه بها ولا يتنقص من أجلها أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحثاً فإن هذا خلاف ما تقتضي رتبته في الدين. اهـ

وهذا كله فيمن اجتهد في مسائل أدلتها متجاذبة أو فيمن زل ولم يتعمد المخالفة على المحادة ثم رجع عن الخطأ أما ما كان بخلاف ذلك فيجب التحذير منه ومن مخالفته. انظر "تنزيه السلفية" (٣٤-٣٧).

وأما ذمه عند صدور المخالفة ونحوها لقصد التحذير من الخطأ مع بقاء الاحترام والإجلال فهذا جائز وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما تقدم. ولمزيد الينا نأخذ الرد على الطبعة الثانية من كتاب الإبانة لفضيلة الشيخ سعيد بن دعاس رحمته الله

فصل

تحذيره من العلامة يحيى الحجوري وبيان سبب ذلك

قال محمد الإمام في الاختصار (ص/٧٦): وقد اعتبر العلماء سير الشيخ يحيى في هذا الخلاف في مدة تزيد على سبع سنين منهجا يسير عليه لا زلة منه.

ومعلوم أن الزلة إذا كانت تزلُّ بالعالم حذر منها فكيف بمن اتخذ منهجا مخالفا لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر يوالي ويعادي من أجله!! ألا يكون التحذير منه ومن منهجه أولى وأحرى. اهـ.

فقوله: (ألا يكون التحذير منه...) الضمير عائد في الكلام إلى مَنْ التي في قوله: (فكيف بمن اتخذ منهجا...) ومراده في ذلك العلامة يحيى الحجوري - رفع الله شأنه - على أنه اتخذ منهجا مخالفا لما عليه أهل العلم في الماضي - أي من لدن رسول الله ﷺ - والحاضر - أي إلى يومنا هذا -.

فإن قيل: ما هو هذا المنهج الذي سار عليه العلامة الحجوري؟

الجواب: المتأمل في وريقاته هذه يجد أن الإمام انتقد أمورا سماها منهجا للحجوري وكلها ترجع إلى ثلاثة أمور:

- ١- طعنه فيمن تحزب وخالف الحق وحذر من دار الحديث بدماج.
- ٢- ردوده على المخالفين وردود طلاب العلم بعلم وفهم على من لزم الرد على خطئه.
- ٣- عدم تقليده لهم فيما يريدونه ويصدرونه من البيانات.

والناظر إلى هذه الثلاثة الأمور لا يجدها مخالفة لمنهج أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين بل إذا عرضناها على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومنهج السلف الصالح لوجدناها موافقة لهم ومن الكذب على الله ورسوله والعلماء أن يقال هذا ليس من منهجهم والله تعالى يقول: ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب . وقال: قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها والإثم والبغي بغير الحق وما بطن وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون.

وإليك أيها القارئ تفصيل ما زعمه مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة

فالأمر الأول - أي طعنه فيمن تحزب وخالف الحق وحذر من دار الحديث بدماج.. - قد أخبر الله تعالى في كتابه أنه لم ينزل كتابه إلا لبيان سبيل المبطلين قال تعالى: وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين. وهؤلاء الأصناف حاربوا دعوة أهل السنة والجماعة وأحدثوا فيها فرقة وبدعوا فلهم نصيب من معنى الإجماع فيجب على أهل السنة الحذر والتحذير منهم وقد أبان ذلك الردود العلمية عليهم بما لا يدع لطالب الحق في ذلك أدنى شك وريب. وترقبوا قريبا خروج كتب في بيان أخطائهم - أي الوصابي والجابري - إضافة إلى ما كتب إن شاء الله تعالى

وأما الأمر الثاني - أي: ردوده على المخالفين وردود طلابه.. - فبطلانه أوضح من عين الشمس فقد رد البخاري على الذهلي في رسالة: خلق أفعال العباد وألف صحيح البخاري وأبان فيه ردا على الحنفية وغيرهم ورد الألباني على بعض العلماء المعاصرين في مسألة الحجاب وغيرها وكتب شيخ الإسلام كلها ردود وكتب الإمام الوادعي كلها

ردود وكتب العقيدة كلها ردود وغير ذلك مما لا استطاع حصره فأين ذهب عقلك وكيف زل قلمك عن هذا فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور.

وأما الأمر الثالث - أي: عدم تقليده لهم فيما يريدونه ويصدرونه من البيانات - فهو واضح البطلان بل لا يجوز تقليد البشر ما عدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه من البدع التي يدعون إليها من يسمون بالمشايخ بصورة كونوا مع العلماء والله تعالى يقول: اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه ألياء قليلا ما تذكرون . وقال تعالى: ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبرائنا فأضلونا السبيلا ربنا آتتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا. وراجع القول المقيد في ذم التقليد للعلامة الشوكاني رحمه الله تعالى وتجريد الاتباع وخطر ترك الحق لآراء الخلق وما يسمى بالإشراك في الرسالة لفضيلة الشيخ سعيد بن دعاس رحمه الله تعالى.

فصل

في نقض استدلاله في تحذيره من العلامة

يحيى الحجوري . أعزه الله .

استدل محمد الإمام في تحذيره من العلامة يحيى الحجوري - أعز الله قدره - بدليلين:

- ١- زعمه أن العلامة يحيى الحجوري - رفع الله قدره - اتخذ منهجا^٢ مخالفا لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر وقد تقدم الرد على هذا الاستدلال في هذه الرسالة ومما يزيد في بطلانه ما يلزم منه من الباطل فيلزم من ذلك أن يحذر من كل من اتخذ أمر الرد والقبح في المخالفين وعدم التقليد منهجا ممن تقدم ذكرهم.
- ٢- استدلاله بقياس الأولى قال: ومعلوم أن الزلة إذا كانت تزلُّ بالعالم حذر منها فكيف بمن اتخذ منهجا مخالفا لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر يوالي ويعادي من أجله!! ألا يكون التحذير منه ومن منهجه أولى وأحرى يوالي ويعادي من أجله!! ألا يكون التحذير منه ومن منهجه أولى وأحرى. اهـ.

وهذا استدلال يتنزه أن يقوله أصحاب العقول الوافرة فضلا عن شمس رائحة العلم ونسب نفسه إليه. وذلك أنه قاس الفاعل الذي اتخذ منهجا^٢ مخالفا لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر - كما زعم - على زلة العالم وبين من خالف ما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر - كما زعم - ومعلوم أن القياس يطلق على حصول المساواة بين المقيس والمقيس عليه في المعنى الذي قيس لأجله لأن القياس في اللغة هو التقدير ويستلزم منه المساواة^٣ انظر نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول (ص/ ٩).

ووجه الخلل في هذا القياس في جهتين:

- ١- قياسه لفاعل فعل جائز بل مستحب إن لم يكن واجبا وهو منهج الرد والقبح في المخالفين الذي مشى عليه أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين - ولا يضره تهويله وتسميته بمنهج مخالف لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر فإن العبرة بحقائق الأشياء لا بالتسمية - قاسه على فعل محرم وهي الزلة التي تزلُّ بالعالم وهذا جهل عجيب وتخليط غريب في القياس إذ جعل المشروع مساويا للمحرم في التحذير بل زاد على ذلك فجعله أولى بالتحريم من المحرم!!

^٢ - ومراده بالمنهج ما تقدم ذكره وهو سلوكه طريقة الرد والقبح في المخالفين وعدم التقليد .

^٣ - ولا يجوز المساواة بين الزلة والمخالفة وبين من وقع في ذلك فإن الزلة والمخالفة يحذر منها مباشرة بخلاف الواقع فيها فهو على حسبه.

٢- قياسه مع وجود الفارق بين كيفية التعامل مع الزلات والأخطاء ومع أصحابها كما هو معلوم عند العلماء والقياس مع وجود الفارق غير صحيح فضلا أن يقال هو من باب أولى والله أعلم.

(تأملات)

المتأمل في هذا الكلام مع ربطه بما تقدم: وقد اعتبر العلماء سير الشيخ يحیی في هذا الخلاف في مدة تزيد على سبع سنين منهجا يسير عليه لا زلة منه.

ومعلوم أن الزلة إذا كانت تَزُلُّ بالعالم حذر منها فكيف بمن اتخذ منهجا مخالفا لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر يوالي ويعادي من أجله!! ألا يكون التحذير منه ومن منهجه أولى وأحرى. اهـ.

يرى أن هذا الكلام قد حوى قواعد لمنهج السلف مخالفة ولوازم قد بلغت في الشناعة غايته وفيها من الكذب على أهل العلم والمنهج السلفي ما تقشعر منه الأبدان ويرجف عند ذكره الجنان مما يدل على أن هذا الرجل قد صار خبيرا ومتضلعا من الأباطيل والقواعد الخلفية الإخوانية من ذلك:

١- قاعدة: الرد على المخالفين منهج مخالف لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر.

٢- قاعدة: زلة العالم لا يحذر منها إلا إذا كانت تَزُلُّ بالعالم.

٣- قاعدة: القدح في المخالفين مخالف لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر.

٤- قاعدة: عدم تقليد ما يسمونهم بالمشايخ مخالف لما عليه أهل العلم في الماضي والحاضر.

٥- يلزم من كلامه: أن أهل العلم ليس من منهجهم التجرد للحق وعدم التقليد.

٦- يلزم من كلامه: التحذير من السلف ومنهجهم لأنهم كانوا يسرون على منهج الرد والقدح في المخالفين

وعدم التقليد.

٧- يلزم من كلامه: أن التحذير من منهج الردود الذي مشى عليه السلف أولى من التحذير من زله العالم

التي تَزُلُّ بالعالم.

ونسأل الله تعالى العافية والسلامة من سوء القضاء ودرك الشقاء وجهد البلاء وشماتة الأعداء ومن مضلات

الآهواء. وترقبوا قريبا إن شاء الله تعالى: تذكير الأنام بتلخيص أخطاء محمد الإمام الموجبة للتحذير منه بلا إحجام.

كتبه أبو الحجاج أسعد بن دعاس المشوشي

بتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٨هـ